



بسم الله الرحمن الرحيم

## تقرير هيئة الرقابة الشرعية لعام 2015م

بحمد الله نقدم هذا التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية لمصرف ميزان المحدود للعام الذي كان هو العام الرابع عشر على انطلاقة المصرف في باكستان. وللعلم فإن هيئة الرقابة الشرعية قد قامت خلال السنة قيد التقرير بعقد ثلاثة اجتماعات تناولت فيها شتى المنتجات والمفاهيم والعقود والمعاملات المالية التي حوّلت إليها من (عضو المقيم للمجلس الشرعي)، وذلك للتعرف على مدى مطابقتها وملاءمتها لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

وكجزء لإطار التدقيق الشرعي، هناك قسم مستقل بعنوان "PDSC" والذي يقوم -تحت إشراف من "عضو المقيم للمجلس الشرعي" - بأعمال مهمة، منها: توفير أنشطة بحثية وتطويرية جديدة، تحسين وتهذيب المنتجات والآليات الموجودة المتعامل بها في المصرف، والتدريب لمنظومة المصرفية الإسلامية، تدقيق شرعي لكل بند من بنود العقد والمستندات والعمليات الأخرى ذات الصلة بالعقد على أساس الاختبار والتحقيق، حتى يكون العقد بكامله مطابقاً وأحكام الشريعة. وإضافة إلى كل ذلك فهذا القسم يقدم أيضاً الخدمات السيكرتارية لهيئة الرقابة الشرعية للمصرف. وبجانب هذا القسم، فهناك قسم مستقل آخر بعنوان: قسم التدقيق الشرعي، والذي يعمل تحت إشراف "لجنة التدقيق" لغرض مراجعة تطبيق أحكام الشريعة في أعمال وأنشطة المصرف ككل، ومن ثمّ يقدم تقريره إلى هيئة الرقابة الشرعية للاستطلاع والتعديلات المناسبة إذا ما مستته الحاجة إلى ذلك.

وفيما يلي نلخص أهم المنجزات والتطورات التي شهدتها المصرف خلال العام قيد التقرير.

### بحث وتطوير المنتجات الجديدة:

الحمد لله، يسرّ المجلس الشرعي ما دشّنه المصرف من خدمة MEEZAN Upaisa، كأول تجربة للصيرفة الإسلامية في مجال خدمات مصرفية بدون بنكية، وذلك لتحقيق حرصه على توفير المصرفية الإسلامية لجميع قطاعات المجتمع.

وفي العام نفسه، أقرت هيئة الرقابة الشرعية مشروع تحويل العمليات المصرفية الباكستانية لمصرف HSBC العماني إلى المصرفية الإسلامية ودمجها في (مصرف ميزان المحدود)، ومن ثمّ تملك هذا الأخير

المعاملات الباكستانية لمصرف HSBC العماني (HSBC Bank) (Oman S.A.O.G (HBON Branch Business).



ولحل مشكلة التحديد الدقيق لتكلفة البضائع في عقود المراجحات المستوردة، فإن الهيئة أوصت المصرف بتبني عقد المساومة في المراجحات المستوردة، ما قد تمّ تنفيذه من قبل المصرف تحت إشراف العضو المقيم للمجلس الشرعي.

وإن الهيئة لتقدر جهود مجموعة PDSC، إذ قامت - لغرض تفهّم الإجراءات التجارية- بـ 180 زيارة ولقاء مع الزبائن ورجال الصناعة المصرفية، وراجعت أكثر من 2000 عقد متعدد الأنواع في ضوء توجيهات العضو المقيم للمجلس الشرعي وهيئة الرقابة الشرعية. وإضافة إلى ذلك فلقد تمت مراجعة الهيكلية الأساسية والوثائق اللازمة لحوالي 18 عقد تمويل مجّمع من قبل المجموعة PDSC وتحت إشراف (العضو المقيم للمجلس الشرعي). ومن الجدير بالذكر أيضا أن نسبة المعاينة الحقيقية التي قام بها المصرف، ف للتأكد من حصول القبض، للبضائع محل العقد في عقود السلم والتجارة كانت هي مائة في المائة (100%) .

ومما يشجعنا أن نذكر في هذا الصدد هو أن عديدا من المؤسسات الرسمية الحكومية قد استفادت من خدمات ومنتجات التمويل الشرعي من (مصرف ميزان المحدود) لغاية تلبية حوائجها التمويلية، منها: Trading Corporation of (Punjab Food Department) و (Pakistan (Pvt)Ltd). ما يشمل أضخم عقد المشاركة الجارية بمبلغ 9.5 بليون روبية باكستانية، الذي حصل عليه قسم توفير الأغذية لحكومة بنجاب (Punjab Food Department). ولتسهيل عملية التعدين الفحمي لصالح شركة Sindh Engro Coal Mining Company قدّم المصرف حلا شرعيا مبنيًا على أساس العقد المركب من السلم والإجارة والاستصناع. كما أن المصرف قدّم دعمه بنشاط لتأسيس شتى وحدات توليد الطاقة الهوائية والفحمية، بتوفيره للجهات المعنية تمويلا مبنيًا على المشاركة المتناقصة والإجارة. وإن المصرف ساعد أيضا بكل رغبة وحماسة الحكومة الباكستانية في المشاريع البنية التحتية، حيث عمل على ترتيب تمويل مجّمع لتغطية تكلفة إنشاء M9 Motorway. وإننا نودّ أن نشيد ههنا ما دخل فيه "مصرف ميزان" من علاقة مبنية على أساس الوكالة/المشاركة مع كارانداز (عضو مجموعة المصارف الدولية) لدعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في باكستان، وذلك عن طريق عدة من اتفاقيات تمويل البائع.

وبصفة كون المصرف عضوا للجنة التوجيهية لتطوير المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي في باكستان، والمكوّنة بأمر من وزير المالية، ما زال -ولا يزال- المدير التنفيذي والعضو المقيم للمجلس الشرعي يساهمان بجهودهما في اللجنة، بهدف جعل المصرفية الإسلامية كخيار أول للمصرفية في البلاد.



## التدريب والتطويرات:

يسرنا أن نفيدكم علما بأن المصرف يواصل بنشاط مهمة التدريب لموارده البشرية من عدة جهات في مجال المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي، ما يتضح جليا من أن المصرف قام خلال السنة قيد التقرير بعقد 120 دورة تدريبية، والتي شارك فيها واستفاد منها 2200 موظفا من موظفي البنك. وإضافة إلى التدريب الداخلي، فلقد عقد المصرف نحو 40 مؤتمرا، والتي يبلغ عدد المشاركين فيها أكثر من 5500، يمثلون شتى القطاعات البشرية من الزبائن والجمهور العام والإحصائيين في هذا المجال.

وبالإضافة إلى هذه التدريبات المقدمة للموظفين من جهة PDSC، فلقد عقد هيئة الرقابة الشرعية اجتماعا مع مجلس الإدارة، والذي قدّم فيه أعضاء الهيئة أمام المجلس حديثا موجزا عن عوامل وقيم المصرفية الإسلامية. وعلاوة على ذلك فإن الهيئة الشرعية مقتنعة بمستوى الإدراك والقدرات والتوعية التي يحظى بها الموظفون وأصحاب الإدارة، وكذلك مجلس الإدارة، بشأن تقديرهم لمبادئ الشريعة وأخذهم بها كأخذ الاعتبار في منتجات وعمليات المصرف.

## الرقابة الشرعية ودعم الصناعة المصرفية:

وتشعر هيئة الرقابة الشرعية بالسعادة إذ تخبركم بأن المصرف يساهم بنشاط في دعم أنشطة بناء القدرات وتطويرها في مجال صناعة المصرفية الإسلامية، وذلك عن طريق تقديم دعمها في عقد المؤتمرات التدريبية لدى المؤسسات العاملة في هذا المجال، بما فيها: المؤسسة الوطنية للمصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي (NIBAF)، ومركز الاقتصاد الإسلامي (CIE) كما أن المصرف ساعد أيضا في عقد العديد من الدورات التدريبية والمؤتمرات وبرامج الشهادة لدى مؤسسات عديدة ك: IBA كراتشي، مركز الشيخ زايد الإسلامي، Commeccs، COMSATS لاهور، جامعة بيشاور، جامعة كشمير المستقلة مظفر آباد، جامعة WAH وما إلى ذلك.

وخلال السنة عمل المصرف أيضا بنشاط على ترتيب هيكله عمليات البيع المؤجل مع الوزارة المالية، وكذلك في إعداد هيكله صكوك الإجارة الباكستانية على أساس مطار جناح الدولي، وذلك تلبية لحوائج السيولة لدى الصناعة المصرفية.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن المصرف وقّع مذكرات التفاهم مع كل من IM، LUMS، IBA، SCIENSCES، لدعم وإطلاق مركز التميز في المصرفية الإسلامية لدى هذه المؤسسات.



وخلال السنة أيضا وقرّ المصرف دعمه لـ AMIM و NAFSA ، في إعداد وإطلاق ثلاثة صناديق وأربعة مخططات.

ولتأسيس مؤشر التمويل الإسلامي، لقد عمل المصرف على إطلاق KMI مؤشر جميع الأسهم، وذلك بالتعاون مع بورصة كراتشي، والبنك المركزي لباكستان، ومؤسسة الأوراق المالية والمبادلة لباكستان (SECP)، وصندوق تعاوني لباكستان، وذلك في نوفمبر 2015.

### مراجعة الأصول والممتلكات:

لقد كانت غالبية عمليات المصرف للأنشطة التمويلية خلال السنة من قبيل المراجعة، والإجارة، والمشاركة المتناقصة، والمساومة، والاستصناع، والتجارة، والمشاركة والسلم.

ومما يجدر ذكره في هذا المقام هو أن المصرف قد عمد في عملياته التمويلية إلى التنوع في استخدام منتجات تمويلية شتى، وذلك في هدف لتقليل اعتماده على المراجعة، كما يظهر ذلك واضحا من محفظته الاستثمارية. وفي هذا السياق ما يشجعنا للغاية أن نشهد نموا وازديادا لعمليات المشاركة إلى 6% من إجمالي المحفظة الاستثمارية للمصرف، وإن نصيب المشاركة المتناقصة والسلم قد وصل إلى 5%، بينما أسهم الاستصناع والمراجعة والإجارة توقفت على 13%، و 10%، و 7% من جميع المحفظة الاستثمارية. وللعلم فإن مجموع محفظة التمويل للمصرف قد وصل إلى 215.775 بليون روبية (إجمالي)، للتاريخ 31 من شهر ديسمبر عام 2015.

صيغ التمويل	2014%	2015%	نمو/(انخفاض) %
المشاركة المتناقصة	25	30	5
المراجعة	15	10	(5)
المساومة	1	6	5
الاستصناع	22	13	(9)
المشاركة/المشاركة الجارية	16	22	6
الإجارة	6	7	1
السلم-بيل	3.6	3.4	(0.2)
التجارة	1	2.5	1.5



(4)	2	6	السلم - بضائع
(0.3)	4.1	4.4	أخرى
-	100	100	مجموع

### مراجعة الودائع:

وفي جانب الودائع، فإن المصرف قد أطلق عدة منتجات الودائع على أساس صيغتي القرض والمضاربة، ويسرنا أن نذكر أن مجموع ودائع البنك قد وصل بنمو 24% إلى 471.820 بليون روبية، لنهاية شهر ديسمبر عام 2015.

وعلى مدار العام، فإن تخصيص وتوزيع الودائع والصناديق إلى أوعية ودائع مختلفة، وإعلان نسب المشاركة المتوقعة في الربح في الودائع المبنية على المضاربة، وتعيين الأوزان الشهرية، وتوزيع الأرباح إلى الحسابات الودائية، كل ذلك قد تمّ ترتيبه ومراقبته طبق توجيهات إدارة وعاء مصرف الميزان، وضوابط المصرف المركزي لباكستان لإدارة الودائع المصرفية.

### قسم التدقيق الشرعي:

وضمن إطار تطبيق الحكم الشرعي، فإن هناك قسما مستقلا مخصّصا للتدقيق الشرعي، قد تم تشكيكه في ضوء أوامر لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، والذي أصبح ساري المفعول وسيؤدي عملا هامًا نحو تحقيق الهدف لضمان التوافق من خلال تقييم الالتزام بالمبادئ التوجيهية لأحكام الشريعة الإسلامية المبنية من قبل هيئة الرقابة الشرعية، والعضو المقيم للمجلس الشرعي، والضوابط التوجيهية الشرعية لفرع المصرفية الإسلامية للبنك المركزي الباكستاني، وذلك في جميع الأنشطة التي قام بها المصرف.

وإن قسم التدقيق الشرعي ليصبح ساري التشغيل في جميع أنشطة المصرف، بدءًا من فتح الفرع المصرفي، ويسير جنبًا إلى جنب في كل خطوة من طرح المنتجات، إلى المستوى النهائي حيث يتم توزيع الأرباح إلى أصحاب الودائع.

وإن التدقيق الشرعي لـ 412 فرعًا، ومكاتب المنطقة، ومراكز الزبائن ومحاور الشركات، ومكاتب المكتب الرئيسي، كانت كجزء لمحاولات وجهود المصرف في تقوية آليات التدقيق الشرعي الداخلي. وللعلم



فإن التدقيق الشرعي لمكاتب المنطقة قد تمّ هذه السنة لأول مرة لتنمية مستوى التقييم والتطابق الشرعي والتأكد من فعالية آليات التدقيق الشرعي في جميع المكاتب المنطقية. وخلال العام فإن الدفع المباشر للشركات الصغيرة والتجارية المتوسطة والزبائن في عمليات المراجعة كان قد حوفظ عليه بنسبة 83%. وتوصي الهيئة بضرورة أن تواصل الجهود بشأن تنمية النسبة المئوية للدفع المباشر في عمليات المراجعة.

#### خلاصة الدفع المباشر في عمليات المراجعة لمصرف الميزن

نمو / (انخفاض)	2015	2014	
-	%83	%83	مجموع المحفظة

#### باعتبار القطاعات

%4	%84	%80	الشركات
(%6)	%82	%88	الشركات الصغيرة والمتوسطة، تجاري

#### التبرعات

خلال العام تم تحويل 47.76 مليون روبية إلى حساب التبرعات مستحق الدفع، من ضمنها 1.53 مليون روبية للتخلص من الربح غير الشرعي الذي تم تحديده خلال التدقيق الشرعي لعمليات المصرف، إضافة إلى 2.67 مليون روبية أخرى التي تم تحويلها إلى حساب التبرع لغاية تنقية توزيعات الأرباح المكتسبة من استثمار الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من قبل المصرف، بينما 43.27 من قبيل التبرعات العادية التي أداها العملاء لأجل تأخيرهم في تسديد الدفع المستحق عليهم في عمليات تمويلية شتى. ومن جهة أخرى، فإن مبلغا قدره 49.58 مليون روبية تم صرفها وإنفاقها من حساب التبرعات بعد موافقة من عضو المجلس الشرعي المقيم. وتفاصيل التبرعات متوفرة في الملاحظة رقم: 20.4.



## توصيات:

بالنظر إلى عدة عقود وعمليات المصرف، توصي الهيئة بما يلي:

- ينبغي أن يُمنَح المصرف إمكانية لإطلاق منتجاته وخدماته وتوسيع نطاق شبكته في السوق العالمية، حتى يستطيع إفادة المزيد من الناس في مجال المصرفية الإسلامية.
- ينبغي أن يُعتنى باعتناء بالغاً بعقلية نظرية المصرفية الإسلامية والالتزام بقيمتها في عملية توظيف الموظفين الجدد في المصرف.
- ينبغي للمصرف أن يواصل سياسته بشأن توسيع ونشر المصرفية الإسلامية، وفي هذا الصدد ينبغي أن يواصل تركيزه على تدريب الموظفين بشأن منتجات خدمات المصرفية الإسلامية المقدمة من جهة المصرف، وبخاصة ينبغي التركيز البالغ على موظفي الخط الأمامي، وذلك للتأكد من قدرتهم على توعية الزبائن بشأن المصرفية الإسلامية.
- ينبغي أن يزيد المصرف في عدد دوراته ومؤتمراته التوعوية للزبائن وعامة الشعب.
- ينبغي للمصرف أن يتابع جهوده مع المصرف المركزي الباكستاني لإطلاق الخدمات التمويلية الطويلة الأجل مطابقة للشريعة، ومؤشر التمويل الإسلامي، ونافذة الخصم الإسلامية.
- بصفة كونه أكبر المصارف الإسلامية وأوسعها انتشاراً، يجب أن يركز المصرف عناية أكثر على إنشاء وتبعية وتنفيذ الأنظمة، للتأكد من متابعة الشريعة في كل جانب من جوانب عملياته، وأن يقلل اعتماده على الأفراد لضمان مواصلة تسيير أعماله طبقاً للشريعة الإسلامية.
- كما نوصي المصرف أيضاً بأن يركز على دعم نشاطات الأعمال والتجارة، أمثال تمويل إيصالات الإيداع وتمويل البائع.
- كما تؤصّي الهيئة أيضاً بضرورة أن يبذل المصرف المزيد من جهوده في تعزيز التنسيق بينه وبين العلماء من خلال تبادل مفاهيم المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي معهم، ومنحهم فرصاً لمشاهدة عمل (مصرف ميزان المحدود). ومن هذا الطريق سيصبح بالإمكان تمرير رسالة المصرفية الإسلامية إلى الجماهير عن طريقهم بأسلوب فعال.



خاتمة:

وفقا لميثاق المصرف، فإنه يتحتم على الإدارة والموظفين التأكد من تطبيق القيم والتوجيهات الشرعية الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية والعضو المقيم للمجلس الشرعي للمصرف، وبنفس التأكيد يجب مراعاة التوافق الشرعي في جميع أنشطة المصرف. والمسئولية الأولى لضمان تطبيق قواعد الشريعة في عمليات المصرف تقع على عاتق مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

واستنادا إلى استعراض واسع لحالات معينة لكل فئة من الصفقات والمعاملات، ووثائق ذات الصلة وعمليات، وآلية توزيع الأرباح للمستثمرين من قسم PDSC، واستعراض تقرير قسم التدقيق الشرعي الداخلي، وتمثيل الإدارة في هذا الصدد، نرى أن "مصرف ميزان المحدود" قد التزم قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، في ضوء الإرشادات والتوجيهات من هيئة الرقابة الشرعية، و(العضو المقيم للمجلس الشرعي) للمصرف، وكذلك في ضوء التوجيهات الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية للمصرف المركزي لباكستان. والربح غير الموافق للشريعة والذي تم تحديده خلال التدقيق، قد حُوّل إلى صندوق التبرع عن طريق نظام واضح المعالم، ومن ثمّ يجري استخدامه بشكل صحيح وفقا لتعليمات هيئة الرقابة الشرعية. وبناء على قوة وقدرة قسم PDSC المستقل، وسياسات وتوجيهات التطابق الشرعي الصادرة من المصرف، نرى أن آلية فعالة لضمان موافقة الشريعة في عمليات المصرف ككلٍ سارية التفعيل بصورة مناسبة.

نسأل الله تعالى أن يوفقنا للقيام بهذه الأعمال وأداء هذه الأمانة المنوطة بنا على الوجه الذي يرضيه، وأن يغفر خطايانا، إنه ولي التوفيق وبالإجابة جدير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

القاضي (متقاعد) محمد تقي العثماني  
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

د. محمد عمران أشرف العثماني  
العضو المقيم للمجلس الشرعي

شيخ عصام محمد إسحاق  
عضو هيئة الرقابة الشرعية

13 جمادى الأولى 1437 هـ - 2 فبراير 2016